الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

9 **رجب** 1436 –28 **إبريل** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	24

أكدوا فخرهم واعتزازهم بما قاموا به دفاعاً عن وطنهم

وفد من "حقوق الإنسان" بعسير يزور مصابي القوات المسلحة بالجنوب

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://sabq.org/Of5gde

محمد آل الحمري- سبق- عسير:
زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، صباح اليوم الاثنين، المصابين من جنودنا البواسل المنومين في مستشفى القوات المسلحة بالمنطقة الجنوبية.
وكان في استقبالهم مساعد مدير مستشفيات القوات المسلحة بالمنطقة الجنوبية للشؤون الطبية والفنية، العميد الطبيب سالم بن أحمد القحطاني، ومدير مستشفى مدينة الملك فيصل العسكرية، العقيد الطبيب عايض عبدالله آل مرضي، ومدير العلاقات العامة، سعيد بن أحمد عسيري.
واطمأن الوفد خلال الزيارة على صحة المصابين والتعبير لهم عن فخر واعتزاز الجميع بما قاموا به دفاعاً عن وطنهم متمنين لهم الصحة والعافية.
وعبر المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي بن عيسى الشعبي، ومساعد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، محمد بريق، وأعضاء الجمعية والهيئة عن فخرهم واعتزازهم بما حققته "عاصفة الحزم" لإعادة الشرعية في اليمن بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وزعماء التحالف العربي.
وتمنى الوفد من الله سبحانه وتعالى أن يحفظ على بلادنا أمنها واستقرارها وأن يعيد لليمن والشعب اليمني أمنه واستقراره.

إهمال في مراكز تأهيل المعوّقين في السعوديّة

المصدر: جريدة العربى الجديد الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض ــ خالد الشايع
فتحت أخيراً وفاة طفلة سعودية في مركز للتأهيل الشامل في حائل (شمال) على يد إحدى العاملات فيه، ملف تعاطي هذا النوع من المراكز مع المرضى الذين يعانون من إعاقات كبيرة. وهذه الحادثة جاءت بعد أقل من شهر من اتهام امرأة سعودية لمركز مشابه في الطائف (غرب)، بالتسبب في وفاة ابنها المعوّق بعد اعتداء العاملين فيه عليه. وتشير جمعية حقوق الإنسان السعودية إلى أنها رصدت أكثر من 40 اعتداء في مراكز التأهيل الشامل في خلال العام الماضي.

وقد أقرّت وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة حائل بأن وفاة الطفلة حسناء (لم يكشَف اسمها كاملاً) أتت نتيجة اعتداء عاملة في المركز عليها، ما تسبّب بكسر في عظمة الفخذ قبل نقلها إلى المستشفى. ولم يكن أحد ليعلم بما حدث، لولا رصد كاميرات المراقبة ما ارتكبته العام لة التي تعمّدت إلحاق الضرر بالطفلة. وقد أحيلت العاملة إلى الجهات المختصة، وقد أدانها تسجيل الكاميرا الموثّق. لكن في حين يقرّ مركز حائل بالتقصير، يصرّ مركز الطائف على نفي التهمة عنه، على الرغم من إصرار والدة المعوّق عبدالله المالكي (49 عاماً) المتوفي على تحميل العاملين فيه مسؤولية موت ابنها.
وتقول الوالدة لـ"العربي الجديد" إنهم "هم الذين تسببوا في وفاة ابني المعوّق، بعدما تعرّض للضرب داخل المركز. وحتى اليوم لم نحصل على تقرير رسمي بأسباب الوفاة، لأنهم يعلمون أن النتيجة لن تكون في صالحهم". وبحسب ما أفادت الوالدة، فإن ابنها "أصيب بجروح في الرأس استلزمت تطبيبها بتسع غرزات، في حين أنه كان يعاني من سوء تغذية. وهي أمور تكشف ما يحدث داخل مركز التأهيل".
وهاتان الحادثتان ليستا معزولتَين، كذلك لا يقتصر الأمر على الضرب. فقبل أشهر قبضت شرطة محافظة المجمعة (شمال) على عامل نظافة هندي تحرّش جنسياً بفتى يعاني من تخلف عقلي لا يتجاوز عمره 17 عاماً. ولم يُلقَ القبض على العامل إلا عن طريق الصدفة، خلال جولة تفتيش للمراقبين.
وتنتشر على موقع "يوتيوب" للتواصل الاجتماعي عشرات تسجيلات الفيديو التي تصوّر حالات اعتداء من قبل العاملين في هذا النوع من المراكز، على المرضى. وهو ما يؤكد أن ما حدث في حائل والطائف والمجمعة لا يمكن اختصاره في حوادث فرديّة. وفي هذا السياق، اعترفت وزارة الشؤو ن الاجتماعية بالخلل، وكشفت عن فصلها 527 من موظفيها خلال العام الماضي، بعدما ثبت تورطهم في اعتداءات على المرضى. لكن من الواضح أن هذه الإجراءات لم تكن كافية. فعلى الرغم من أن الحوادث المسجلة هذا العام أقل من الأعوام السابقة، إلا أنها ما زالت تقع.
ولاستيضاح الأمور، حاولت "العربي الجديد" الاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية، من دون الحصول على أي ردّ.
من جهته، يوضح الدكتور محمد الربيعة، وهو رئيس مركز تأهيل خاص وأستاذ في الطب الطبيعي، أن "كثرة الحوادث الناتجة عن الإهمال في مراكز التأهيل الشامل الحكومية أمر يحتاج إلى بحث ومعالجة سريعة. فالأمر تجاوز عمليات الإيذاء والإهمال ليتسبب في وفاة المرضى". يضيف أن " قضية تسبب عامل أو عاملة في وفاة أحد المرضى لا تنتهي مع تقديم المسؤول عن ذلك للمحاكمة على جريمته. لو كانت ثمة رقابة فعلية على هذه المراكز، لما تجرأ العاملون فيها على التعاطي بشكل سيئ مع المرضى والتسبب في أضرار بهذا الشكل". ويتابع أنه "خلال العامين الماضيين، رصدت أكثر من 75 حالة اعتداء أو إهمال من قبل موظفين في تلك المراكز. وهذا رقم كبير، كانت الرقابة الصارمة ستحدّ منه بلا شك. لذا بدلاً من محاسبة الموظفين وفصلهم، لا بدّ من محاسبة المدراء، لأنهم هم المسؤولون عن تلك المخالفات لعدم مراقبتهم ما يحدث".
ويشير الربيعة إلى أكثر من حالة اعتداء واضحة حصلت في العام الماضي وهذا العام، ويتوقف عند "حادثة فتاة حائل. فقد اكتشف بعد مراجعة أشرطة المراقبة اعتداء العاملة عليها. والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا لم يعمد المعنيون إلى مراجعة دورية على أشرطة المراقبة؟ ما هو داعي وجودها؟ هل ننتظر وفاة الفتاة لنراجع الأشرطة؟".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

الشورى".. عضوان يشكّكان في نوايا زملائهما.. ومطالبات بـ"حظر" الكتابة بـ"تويتر"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أثارت مداخلتا عضوي مجلس الشورى إبراهيم أبوعباة وعبدالرحمن الهيجان استياء أعضاء وكتّاب رأي خارج المجلس، معتبرين أنهما تضمّنتا تشكيكاً في النوايا لمجرد عدم الاتفاق على الرأي، فيما اعتبروا أن فحوى المداخلتين تطالب بتكميم أفواههم بحجّة أنهم «يؤلبون الرأي العام على صانع القرار عبر التجييش الإعلامي أو الكتابة في مواقع التواصل الاجتماعي».

ووصف الأعضاء المستاؤون ما قاله العضوان بـ«المعيب وغير اللائق»، مشيرين إلى أن مقارنة توصية ثلاثة أعضاء لضم المعاهد العلمية إلى وزارة التعليم بمطالبة أحد الوجوه التلفزيونية المصرية «السخيفة» - بحسب وصفهم - بضم المعاهد الأزهرية إلى وزارة التربية والتعليم المصرية أمر غير مقبول، وأضاف أحدهم: «كيف لعضو مجلس شورى أن يتماهى فكرياً مع ذلك الشخص الذي عُرف بُسخف أطروحاته التلفزيونية؟».

واستغرب أكثر من 10 أعضاء في حديث لـ«الحياة» (فضلوا عدم ذكر أسمائهم) عقب جلسة أمس (الإثنين)، أن يتحدث أبوعباة عن توصية المعاهد العلمية أثناء نقاشات الشأن العام السرية، على رغم سقوطها الأسبوع الماضي، وقال أحدهم: «أمر معيب وغير لائق حين نسمع صوتاً بين الفينة والأخرى من تحت القبة يربط من زاوية تشكيكية مرفوضة اجتهادات بعض الأعضاء الصادرة عن رؤية تربوية ووطنية بآراء ناشزة من خارج الحدود».

وانقسمت مداخلة أبوعباة إلى ثلاثة أجزاء، تضمّنت انتقاد المقالات، وما اعتبره «تجييشاً إعلامياً وتأليباً للرأي العام على صانع القرار»، مستشهداً بمضمون مقالات لكاتبات سعوديات لم يصرح بأسمائهن، وقال: «إن ما ورد فيها من معلومات غير دقيقة ومتحاملة على المعاهد العلمية»، مستنكراً مطالبة إحداهن إغلاق المعاهد.

وتركّز الجزء الثاني من مداخلة أبوعباة على المطالبة بألا يسمح بالحديث أو الكتابة عبر وسائل الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي عن التوصيات المقدمة في المجلس، معتبراً ذلك تصعيداً إعلامياً، متمنياً من الكتّاب والإعلام أن يتحرى الصدق في معلوماته.

وقدم أبوعباة في الجزء الأخير من مداخلته معلومات تضمّنت أن المعاهد العلمية متطورة، وأن خريجيها يُقبلون في التخصصات العلمية، مستشهداً باثنين من أبناء أحد وكلاء جامعة الإمام محمد بن سعود ممن تم قبولهما في إحدى كليات الطب.

ولم يتوقف الأمر عند مداخلة أبوعباة، بل شارك زميله عبدالرحمن الهيجان بمداخلة مكتوبة قرأها رئيس الجلسة الدكتور عبدالله آل الشيخ يتساءل فيها عن مزامنة تقديم التوصية مع مطالبة أحد المذيعين المصريين في ما يخص المعاهد الأزهرية، الأمر الذي استهجنه عدد من الأعضاء في حديثهم لـ«الحياة»، معتبرين أن هذه المداخلة غير موفقة وغير لائقة، في الوقت الذي أشار فيه بعضهم إلى أنهم لا يعرفون ذلك المذيع ولا المقصود من إيراد اسمه.

وتشابهت ردود الأعضاء عن رأيهم في ما قاله أبوعباة والهيجان، منها عدم السماح بالتشكيك أو التخوين في ما يقدمه بقية الأعضاء من توصيات أو مقترحات، وأن نظام عمل المجلس هو الفيصل في نجاح التوصية أو سقوطها، وأن حرية التعبير عن الرأي أمر مكفول بالنظام، وليس من المنطق أن يطالب عضو بتكميم أفواه الأعضاء أو حتى الإعلام عن مناقشة أمر طُرح تحت قبة المجلس.

واستهجن أعضاء أن يطالب أبوعباة بمنع كتّاب الرأي والمغردين من تناول توصيات المجلس فقط، لأنه ضد هذه التوصيات ولا يريد مناقشتها، وأضاف أحدهم: «المجلس في الأصل لا يملك الحق ولا السلطة أن يكمّم الأفواه، وهذه المطالبة العبثية تنم عن جهل بالنظام، ناهيك عن ضرورة أن يكون باعتباره عضو شورى مدافعاً عن تأصيل ثقافة الاختلاف وحرية الصحافة، وليس العكس، وهو المطالبة بتكميم الأفواه».

كاتبتان ترفضان قيود أبوعباة وتكميم الأفواه
< لم يختلف رأي الكاتبتين الدكتورة عزيزة المانع وناهد باشطح كثيراً عن رأي أعضاء الشورى في مطالبة العضو إبراهيم أبوعباة عدم مناقشة توصيات المجلس في الإعلام، رافضين وضع القيود على الإعلام وتكميم الأفواه. ورصدت «الحياة» ثلاث مقالات كتبت عن سقوط توصية ضم المعاهد العلمية إلى وزارة التعليم، كتبتها الدكتورة عزيزة المانع وناهد باشطح والدكتورة هيا المنيع (عضو في الشورى).
وعلى رغم أن المانع رفضت التعليق لـ«الحياة» على ما قاله أبوعباة قبل أن تسمعه شخصياً، إلا أنها عبّرت عن رفضها بشكل عام لوضع القيود على الكتابة والكتّاب في مناقشة شأن عام، مشيرة إلى أن معظم الكتّاب من الطبقة المثقفة وحملة الشهادات، وهم مؤهلون للحديث عن أي موضوع بعلمية.
من جهتها، قالت باشطح لـ«الحياة»: «إن حصول المواطن على المعلومات حق كفلته المواثيق الدولية، وبحكم أن جلسات الشورى تُغطى إعلامياً، فلا يمكن منع أي من الكتّاب أو الصحافيين من نشر المعلومات الصحيحة أو تحليلها، وإذا كان كتّاب الرأي يقدمون للجمهور ما هو أبعد من المعلومة فهو محصلة طبيعية، والاطلاع على مختلف الرؤى المطروحة يصب في المصلحة العامة وصانع القرار».
وعلقت حول مسألة أن الكتّاب يؤلّبون الرأي العام على صاحب القرار، بالقول: «علينا أن نتحدث عن تطوير وسائل الرأي العام وصدقيتها أفضل من التقهقر إلى الوراء وتكميم أفواه كتّاب الرأي أو أي من وسائل الإعلام الأخرى»،
مضيفة: «ليس ذنب الإعلام أن ينقل صورة تعاطي بعض أعضاء المجلس مع القضايا بسطحية، من دون وجود منهجية علمية للطرح أو التصويت، فهو لم ينشر معلومات خاطئة، والتأليب ليس من مهمة كتّاب الرأي إلا في حال جُرّدوا من الوطنية والإحساس بمسؤولية وأمانة الكلمة، ولا أظن بيننا مثل هؤلاء الكتّاب»
مشاهدات
} أثار اتفاق مقدّم من منظمة الصحة العالمية عن حظر الاتجار غير المشروع بالتبغ شكوك أعضاء في المجلس عن ماهية التبغ المشروع!
} شكّك عضو المجلس الدكتور نواف الفغم بوجود «لوبي» حال دون خروج نظام مكافحة التدخين لأكثر من 14 عاماً.
} اعتذر الفغم عن مفردة «اللوبي»، وأعاد صياغة حديثه بطرح تساؤل مفاده: «لماذا تأخر صدور هذا النظام؟ هذه أطول فترة حمل!».
} عضوا اللجنة الصحية الدكتور سطام لنجاوي والدكتور عبدالرحمن السويلم أوضحا أن الاتفاق يحدّ من التدخين، ويصبّ في مصلحة المجتمع صحياً واقتصادياً، وأن 60 دولة وافقت عليه، كما أن التبغ المغشوش أضر بالصحة.
} سجّل الدكتور سعد الحريقي تفاعلاً واضحاً في المشاركات من بين الأعضاء الجدد.

"الداخلية": ٥٩٣ موقوفاً خلال 6 أشهر... 84 في المئة منهم سعوديون

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب
كشفت وزارة الداخلية عن توقيف ٥٩٣ سعودياً مطلوباً ومشتبه به أمنياً، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الهجري الحالي، يخضعون للتحقيق حالياً. ويمثل الموقوفون في سجون المباحث السعودية خلال النصف الأول من العام الهجري الحالي ١٩ في المئة من إجمالي عدد الموقوفين السعوديين البالغ عددهم ٣٠٩٩ موقوفاً، صدر في حق بعضهم أحكام قضائية، ومُيزت هذه الأحكام، وهم يقضون فترة محكوميتهم التي حددها القضاء. وشمل إحصاء الموقوفين في سجون المباحث، من خلال موقع الوزارة الإلكتروني «نافذة تواصل» المحدث، محكومين لم تميز أحكامهم بعد، وموقوفين رهن

التحقيق حالياً، وموقوفين آخرين أوراق قضاياهم لدى هيئة التحقيق والادعاء العام. وآخرين يجري استكمال إجراءات إحالتهم إلى الادعاء العام وتنفيذ ما صدر في حقهم من توجيه.
وتصدر شهر جمادى الأولى في معدل الموقوفين خلال العام الحالي، واستحوذ على ٢٢ في المئة من إجمالي عددهم، بواقع ١٣٥موقوفاً. وبلغ عددهم في مطلع العام وتحديداً في محرم ١٢٨موقوفاً، و ٨٧ في صفر، و ٧٤ في ربيع الأول، و٨٤ في ربيع الثاني، و٧١ موقوفاً في جمادى الثاني، كما تم توقيف ١٤ في مطلع رجب الجاري.
ويستحوذ السعوديون على نحو 84 في المئة من إجمالي الموقوفين في سجون المباحث السعودية، التي تحوي موقوفين من جنسيات أخرى، خليجية وعربية وأجنبية، بلغ عددهم أخيراً ٥٩٢ موقوفاً أجنبياً صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية. بينما تخضع أحكام آخرين للاستئناف، وآخرين ما زالوا في مرحلة التحقيق.
وأحصت «الحياة» ١٢٦٨ موقوفاً من إجمالي الموقوفين السعوديين البالغ عددهم ٣٠٩٩، لا يزالون رهن التحقيق. فيما يخضع حكم ٨٨٨ موقوفاً للاستئناف. وصدرت أحكام نهائية بحق ٤٨٧ منهم. وتنظر هيئة التحقيق والادعاء العام في أوراق ٧٧ موقوفاً. كما ينظر القضاء السعودي المتخصص في قضايا ١١٧. فيما يجري استكمال إجراءات ٢٤٤ موقوفاً وتنفيذ ما صدر في حقهم من توجيه، إضافة إلى موقوف واحد يحاكم وهو مطلق السراح.
وكانت الوزارة أطلقت نافذة «تواصل» بهدف إتاحة الخدمة الإلكترونية لجميع المهتمين بقضايا الموقوفين، من جهات حكومية أو حقوقية أو أفراد، للاطلاع على قوائم الموقوفين في السجون التي تشرف عليها «المباحث»، ومتابعة سير إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة والمناصحة والتأهيل، إضافة إلى تولي النافذة ربط الموقوفين بذويهم.
كما وجهت وزارة الداخلية السعودية ممثلة بالمديرية العامة للمباحث بتوفير محام لمن يتم إيقافهم في قضايا أمنية تمس الأمن الوطني وقضايا الإرهاب، على نفقة الوزارة في حال عجز الموقوف عن تحمل كلفة محاميه، وذلك «تحقيقاً للعدالة وحفظاً لحقوق الموقوف» بحسب ما أعلنته الوزارة أخيراً. وأكدت من خلال النافذة أنه «يمكن لأسرة الموقوف أن تنسق لزيارات المحامين والمنظمات الحقوقية في المملكة، لتحقيق مبدأ العدالة والشفافية المعتمد في وزارة الداخلية مع الموقوفين لدى سجون المباحث». فيما توفر وزارة العدل منذ انطلاق محاكمة المتورطين في قضايا الإرهاب والقضايا الأمنية التي تمس الأمن الوطني، محامين للمتهمين للدفاع عنهم والتكفل بدفع أتعابهم عند عجز المتهم عن دفع كلفة المحاماة، «تحقيقاً للعدالة وحفظاً لحقوق كل متهم».

الهدلاء: ملف الموقوفين «شائك»... ومتاجرون يستغلونه للتأليب

< اعتبر باحث في الشؤون الأمنية والقضايا الفكرية ومكافحة الإرهاب والأمن الإلكتروني، ملفّ الموقوفين في الداخل «ملفاً معقداً وشائكاً»، وذا اتجاهات متعددة، منها ما هو مرتبط بالإرهاب، ومنها ما هو سياسي»، مشيراً إلى كون الاتجاهين «ملفاً بات يبتزّ به ويسوّق له المعارضون».
وقال الباحث الدكتور محمد الهدلاء لـ«الحياة»: «إن قضية السجون والسجناء من القضايا التي يحاول أعداء الوطن المتربصون في الداخل والخارج إثارتها بين الحين والآخر، وتأليب أهالي الموقوفين وإثارة الرأي العام، بعيداً عن الصالح العام من أجل مصالحهم الشخصية الدنيوية، مُتاجرين ومسترزقين بهذه القضية الوطنية. وهؤلاء المستغلون لهذا الملف الأمني الذي يهدد أمن واستقرار البلد تدفعهم أهواء شخصية ومصالح دنيوية ومواقف سياسية، وجعلوا هذا الملف مطية لتحقيق أهدافهم الدنيئة يحاولون من خلالها شق صف المجتمع وتماسك وحدته في هذا الظرف الدقيق، الذي يوجب على الجميع الوقوف صفاً واحداً في وجه كثير من تحديات العصر».
وذكر الهدلاء أن «البعض ربما يجهل أن من الأسباب البسيطة أن المقبوض عليه ربما يكون مرتبطاً بشبكة معينة، ولم تحصل وزارة الداخلية على بقية العناصر، فكيف تحاكمه وهي لم توقف بقية أفراد شبكته»، لافتاً إلى أن التأخير «معقول ومقبول. وبدأت بالفعل محاكمة الكثير منهم، وهم ليسوا كثيرين، وعددهم محدود وبسيط جداً، وغالبيتهم شارك في عمليات إرهابية». ودعا أهالي الموقوفين إلى «عدم استعجال محاكمتهم، لأن ذلك من مصلحتهم، ثم ليس هناك أعدل من هذه الحكومة، إذ يأتي أقارب الموقوفين وعلى حساب الداخلية لزيارتهم. كما أن الأشخاص غير الخطرين يسجنون في مناطقهم»، مشيراً إلى أن بيانات وزارة الداخلية السابقة «حددت بشكل واضح دور الوزارة، بأن قضايا الموقوفين في تهم ذات صلة بجرائم الفئة الضالة، تخضع حالياً للإجراءات العدلية لدى «التحقيق والادعاء العام» والمحكمة الجزائية المتخصصة. والجميع يعلم بمن فيهم الحقوقيون وأهالي الموقوفين بل ونحن أيضاً كأفراد المجتمع، بأن القضاء الشرعي سيفصل في هؤلاء، إن حكم على المتهم بالحبس فسيطبق عليه الحكم، وإن كان بريئاً فسيتم الإفراج عنه فوراً، وتعويض هذا المتهم المظلوم».
وعما يتردد من أن هناك أفراداً أنهوا محكومياتهم لا يزالون في السجن، ذكر أن هذه «حالات استثنائية، تخضع لقرار لجنة شرعية تم تشكيلها بموجب أمر سامٍ من ثلاثة أعضاء، برئاسة قاض للنظر في اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لكل من يتبين أن الإفراج عنه يسبب خطراً على الأمن، لتمسكه بأفكاره المنحرفة»، لافتاً إلى أن هؤلاء «موقوفون تم استكمال

التحقيق معهم، وتصديق اعترافاتهم شرعاً. وتقوم الهيئة حالياً بمراجعة نتائج التحقيق، لتحديد الخطوات الإجرائية ذات العلاقة بكل منهم، إذ إن المدعي العام لا يقوم برفع الدعوى ضد أي متهم يرى عدم كفاية الأدلة ضده».
وأكد أن الأجهزة الأمنية «حريصة على الالتزام بالأنظمة الإجرائية لهذه لحالات، وكل مهماتها تخضع لنظام الإجراءات الجزائية والقرارات النظامية المكملة له، وبخاصة القرار الذي أجاز لجهة التحقيق في قضايا جرائم الإرهاب تمديد التوقيف لمدة أقصاها عام، إذا تطلبت مصلحة التحقيق ذلك»، موضحاً أن هذا الإجراء «لا يتم تطبيقه على كل الموقوفين، ولكن على من تقتضي طبيعة الجرائم المسندة لهم عرضهم على المحكمة وهم موقوفون، وذلك بعد استكمال إجراءات التحقيق معهم».

«العدل» تتحفظ على إحالة «الداخلية» نساء يطلبن «صكوك ولاية» على أنفسهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشفت مصادر لـ «الحياة» عن إصدار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أمراً لمحاكم الأحوال الشخصية بالرفع لوزارة الداخلية، للتحقيق في إحالة الجهات التنفيذية والإدارية التابعة للوزارة النساء المطالبات بأمور تتعلق بطلب الصكوك، التي تتضمن حق النساء في الولاية الإدارية على أنفسهن، أو نقلها إلى الأخ أو الابن، أو السفر لخارج المملكة لغرض العلاج، أو طلب استثناء في ما يتعلق بموافقة الولي على التحاقهن بالدراسة أو العمل أو السفر للعلاج، للمحاكم، ورفع خطاب آخر لمجلس القضاء للدراسة، وإجراء ما يلزم.
وجاء أمر وزير العدل بعد تقدم قضاة بخطاب للوزير يطلبون فيه، إصدار أمر بعدم النظر في طلبات النساء المكلفات الراشدات الخاص بطلب الصكوك، التي تتضمن حق النساء في الولاية الإدارية على أنفسهن، أو نقلها إلى الأخ أو الابن.
وأوضحوا أن نساء يتقدمن إلى المحكمة بطلب هذه الصكوك، ويذكرن أن جهات إدارية وتنفيذية هي من طلبت منهن مراجعة المحكمة في هذا الشأن، منها الجوازات والشرطة وغيرهما.
وذكر القضاة أن «الأصل فيما تنظره المحاكم هو ما يتعلق بالولاية على القاصر، سناً وعقلاً ، أو ما يتعلق بولاية الزواج على المرأة من العضل ونقل الولاية ونحوه، وما له علاقة في القاصر، مثل الحضانة للصغير وما يتعلق بسفره، وما له ارتباط في ذلك كله أو ناشئ عنه. أما عدا ذلك من أمور، فإن ولي الأمر أناطها في جهات إدارية وتنفيذية معينة. وحدد جهات للنظر في التظلم ضد قراراتها في لجان وهيئات تخضع أحكامها للقضاء الإداري في ديوان المظالم، أو يتقدم المتظلم إلى الديوان مباشرة للتظلم من طريق أي طرف، بعد رفض الاستثناء من النظام، أو إجراء عام أو نقل للولاية الإداري أو غير ذلك أو قبوله».
\وطالب القضاة بالكتابة لوزارة الداخلية «لتعمم على الجهات التابعة لها، بعدم إرسال النساء إلى المحاكم في مثل هذه الحالات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ الحقوق لدى الجهات، ومراعاة الظروف الخاصة، وحفظ حق المتظلم من اتخاذ أي قرار أو رفض اتخاذه بالتظلم أمام الجهة المختصة بذلك، والذي يعتبر مرجعه أخيراً القضاء الإداري».
بدوره، طلب وزير العدل من القضاة «الرفع أولاً لوزارة الداخلية للتحقيق في الأمر، وإجراء ما يلزم والرفع للمجلس للدرس، واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن».

قانونيون لـ"الحياة": "هيئة المحامين" ستوحّد قراراتنا.. ويجب أن تحظى بالصلاحيات اللازمة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
أجمع عدد من المحامين السعوديين على أهمية قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة أمس، والمتمثّل في إنشاء هيئة وطنية للمحامين، معتبرين أنها خطوة تفتح الباب أمامهم للتفاؤل بتحقيق آمالهم في إطار العمل العدلي والقانوني، واصفين إياها بأنه تمثّل «عربون ثقة».

وأوضح المستشار القانوني الدكتور أحمد الصقيه، أن هذا القرار يأتي في سياق الخطوات الأخيرة المتقاربة التي تهدف لتطوير منظومة العمل العدلي بشكل عام، مشيراً إلى أنه يعدّ إضافة مهمّة من شأنها الإسهام في تطوير مهنة المحاماة، ورفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية، ما يعود بأثره الإيجابي في هذا المرفق المهم، مبيّناً أن أبرز ما يترقبه المحامون من هذه الهيئة هو تقديم العون الحقوقي للمستحقين والمشورة الفنية في مجال اختصاصها. وأكد الصقيه في حديثه لـ«الحياة»: «أن مشاركة خمسة من المحامين في مجلس إدارة الهيئة عبر الانتخاب سيمنح فرصة لتمثيل المحامين داخل هذه الهيئة بشكل جيد ويحقق الأهداف المنشودة في تشكيل هذه الهيئة، وما يبرز في ملامح إنشاء هذه الهيئة الإرادة الكريمة لإعطاء مجلسها كل الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها النبيلة، ما سيعالج أية سلبيات قائمة أو متوقعة». من جانبه، شدّد المستشار القانوني المحامي خالد الشهراني على أهمية منح هيئة المحامين استقلاليتها المالية، وتحملها للصفة الاعتبارية، متمنياً عدم خضوعها مستقبلاً لسلطة وزارة العدل، وتفعيل استقلاليتها في كل شيء، من خلال منحها سُلطة منع غير المحامين من الترافع ما عدا الفئة المستثناة الواردة في نظام المحاماة.
وقال الشهراني: «إن للهيئة دوراً كبيراً بصفتها مرجعاً استشارياً مسانداً للقضاة، ومن المتوقع لهذه الهيئة أن ينضوي تحتها كل أعمال الإدارة العامة للمحاماة في وزارة العدل سابقاً، مع أهمية أن تكون رئاستها بالانتخاب من المحامين أنفسهم».
ونوّه الباحث والمستشار القانوني علي الغامدي، بأنه في الوقت الذي طال انتظاره وزملاؤه لقرار إنشاء هيئة مهنية للمحاماة، إلا أن صدور هذا القرار سيجعل من الهيئة النواة الأولى لجمع كلمة المحامين ووحدة قراراتهم في خدمة مرفق العدالة، لافتاً إلى أن المحامين بحسهم الوطني وولائهم لقيادتهم سيحملون هم المهنة السامية، لتكون حارسة للعدالة ومرآة للقضاء، وخادمة للمنظومة القضائية، واصفاً القرار بأنه استشعار من القيادة بدور المحاماة، واضطلاعها بمهامها، ودورها الريادي في ميدان العدل وساحات القضاء.
واقترحت المستشارة القانونية بيان زهران، منح الهيئة صلاحيات
بموجب تشريع واضح ومنظم، بحيث تتمكن من ممارسة أنشطتها وأهدافها على خطى ثابتة، مع جعل عضوية الهيئة بالانتخاب، بحيث يحق أن يمتلك المحامي والمحامية حق الاختيار في التصويت لمن هو أكفأ، ومن يجيد تحقيق الأفعال الإيجابية قبل الحديث عنها، إضافة إلى أهمية اعتمادها على علم شرعي وقانوني وتطبيقي قوي يمكّنها من أداء عملها على أكمل وجه.
وقالت زهران: «صدور هذا القرار حلم انتظرناه طويلاً بوصفنا محامين ومحاميات لهذا الوطن، ونأمل أن تسير الهيئة وفق منهجية مدروسة لتحقيق أهداف تحقق مصالح وطنية وعدلية تعود بالنفع على المجتمع والكيان القانوني».
وذكر المحامي عبدالله الناصري أن فكرة هيئة المحامين ثمرة جهود طويلة، ومحاولات عدة بدأت منذ أعوام، لافتاً إلى تعثرها في فترة معيّنة حتى بدأ بعض المحامين بفقد الأول بوجودها.

وأضاف: «اليوم أصبحت الهيئة حقيقة أمامنا، وخطوة أولى نحو العمل النقابي المنضبط الذي يعود بالنفع على أصحاب المهن والوطن، وفي الوقت الذي نعبّر فيه عن سعادتنا بهذا القرار فإن طموحنا يمتد إلى استقلال هذه الهيئة واتصالها بمجلس الوزراء مباشرة، وانتخاب مجلس إدارتها، وعلينا أن نشكر القيادة لإقرارها إنشاء هذه الهيئة تعبيراً عن دولة الحقوق».

"العمل" توقف خدماتها عن إحدى المنشآت بسبب تأخر "أجور العمال"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أوقفت وزارة العمل خدمات الاستقدام وتغير المهن ونقل الخدمة عن إحدى منشآت القطاع الخاص، التي تأخرت في صرف أجور 274 عاملًا لديها، لفترة تزيد عن أربعة أشهر، وألزمت الوزارة المنشأة بالإقرار والتعهد على صرف كامل الأجور المتأخرة لعمالتها، خلال فترة 10 أيام.
وقالت «وكالة الأنباء السعودية» (واس) إن وكالة وزارة العمل لـ «التفتيش وتطوير بيئة العمل» تولت عملية تلقي شكاوى العاملين، واستدعاء ممثلي المنشأة للتأكد من الدعوى وتدقيق المستندات الخاصة بصرف الأجور، وبعد الوقوف على أبعاد القضية تم مناقشة صاحب المنشأة حول استعداده لحل المشكلة، وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلاً لضمان عدم إلحاق الضرر بالعاملين جراء تأخر صرف مرتباتهم ومستحقاتهم.
وأوضح مدير المركز الإعلامي والمناطق باسم وزارة العمل تيسير المفرج، أن «إحدى منشآت القطاع الخاص والعاملة على مشروع بين الرياض والمدينة المنورة امتنعت عن دفع أجور 274 عاملاً لديها، وبعد التحقيق في شكوى العمالة والاستماع إلى مبررات ممثلي المنشأة، ثبتت مخالفة المنشأة للمادة (90) من نظام العمل وأُقر بحقها إيقاف خدمات الاستقدام وتغير المهن ونقل الكفالة، ما عدا الرخص منعاً لتضرر العمالة من تجديد إقاماتهم وزيادة معاناتهم».
وقال المفرج «تمت إحالة مخالفة المنشأة إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في منطقة المدينة المنورة، ومخاطبة إمارة منطقة الرياض، حيث يقع المركز الرئيس للمنشأة لاتخاذ الإجراءات النظامية في حق المنشأة من قبل لجنة تسوية الأجور في إمارة منطقة الرياض، وتم كذلك إلزام المنشأة بالتعهد بتصحيح أوضاعها وصرف مستحقات العمالة خلال مدة محددة، وعدم تكرار ذلك».
وأشار إلى أن «التأخر في صرف أجور العمالة يعد مخالفة لنظام العمل، ويخل بالالتزامات التعاقدية بين المنشأة والعمالة، ويوجب محاسبة المنشأة، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها في النظام بحق المنشأة، وأن له أيضاً آثاراً وانعكاسات تضر بالعمل، والقطاع الخاص والمصلحة الوطنية».
وأكد الناطق الرسمي أن «برنامج حماية الأجور في القطاع الخاص، ساهم في الحد من الخلافات بين أصحاب العمل والعمال نتيجة تأخر صرف الأجور في بعض الحالات، ومكّن الوزارة من التحقق من دفع المنشآت لأجور موظفيها في الوقت المحدد والمتفق عليه بين الطرفين، وتوفير قاعدة بيانات لعملية دفع أجور العاملين»، موضحاً أن «البرنامج الذي بدأ تنفيذه في شوال 1434 هجري على مراحل وفق عدد العمالة في المنشأة، يقوم برصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص من السعوديين والوافدين»، ويهدف إلى «إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدّثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وقياس مدى التزام المنشآت دفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وتقليص خلافات الأجور بين المنشآت والعمالة في القطاع الخاص».
وشدّد المفرج على التزام الوزارة تطبيق البرنامج على كل منشآت القطاع الخاص باعتباره أحد أدوات الوزارة لمتابعة أداء سوق العمل، والتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في كل المهن، إذ وصل

البرنامج إلى المرحلة السادسة بتطبيقه على المنشآت التي يعمل لديها أكثر من 240 عاملاً، وانطلق في مرحلته الأولى من المنشآت التي يعمل لديها أكثر من ثلاثة آلاف عامل ومن ثم التدرج تنازلياً ليتم تطبيقه على منشآت القطاع الخاص كافة في حلول العام 2016 تقريباً.

أطلقها الأمير خالد الفيصل عام1434هـ

تصحيح أوضاع 249 ألف برماوي خلال عامين.. وإدماجهم في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1043173

جدة صالح الرويس

تم تصحيح أوضاع 249 ألف برماوي تقدموا بأوراقهم إلى اللجنة، قدموا من 9 مناطق وذلك منذ أن سلم مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أول إقامة قبل نحو عامين.

وأوضح مدير عام العلاقات والإعلام في إمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري أن أعمال تصحيح أوضاع الجالية البرماوية جاء استناداً إلى ما رفعه الأمير خالد الفيصل إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله – عام 1434هـ، ضمن مشروع تطوير الأحياء العشوائية الذي رفعه سموه حينها إلى المقام السامي، إذ اقترح أمير منطقة مكة المكرمة أن يتم تصحيح أوضاع الفارين بدينهم ممن قبلت بهم المملكة، قاصدا أبناء الجالية البرماوية.

قراش: إعداد دراسة عن وضع الجالية المينمارية

من جهته بيّن رئيس لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية عبدالله قراش أن عملية التصحيح بدأت بإشراف مباشر من إمارة المنطقة ومشاركة تفاعلية من عدة جهات حكومية، وبأسلوب احترافي يحمل في طياته الحضارية والإنسانية، وتتناول عملية التصحيح الأوضاع: النظامية المهنية والتعليمية والصحية والاجتماعية للجالية، وقطعت عملية التصحيح شوطاً كبيراً في مسيرة العمل.

وأضاف رئيس لجنة التصحيح: انه انطلاقا من استراتيجية إمارة منطقة مكة المكرمة في بناء الإنسان وتنمية المكان؛ وجه الأمير خالد الفيصل حينها بإعداد دراسة متكاملة عن وضع الجالية المينمارية، فعُقدت عدة اجتماعات مع مديري الإدارات الحكومية ذات العلاقة بالمنطقة وتمت دراسة وضع الجالية من النواحي النظامية والأمنية والتعليمية والصحية والمهنية والاجتماعية.

وذكر قراش أنه إكمالاً لمسيرة العمل في دراسة وضع الجالية المينمارية وجه أمير منطقة مكة المكرمة بتشكيل فريق عمل لدراسة وضع الجالية وتوحيداً للجهود والدراسات التي تعنى بتصحيح وضع الجالية المينمارية والتي تقوم بها العديد من الجهات الحكومية صدر الأمر السامي الكريم بتشكيل لجنة دائمة تختص بدراسة جميع ما يتصل بهذه الفئة، وتضم في عضويتها كلا من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة المالية وإمارة منطقة مكة المكرمة والمديرية العامة للجوازات وغيرها من القطاعات الحكومية ذات العلاقة على أن تكون اللجنة الدائمة برئاسة وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة ومقرها الدائم إمارة المنطقة.

وأوضح أن جوانب التصحيح القائم حالياً يتضمن الآتي: منح إقامات مجانية لمدة أربع سنوات لمن تتوفر فيه الشروط النظامية. والإعفاء من الغرامات المتراكمة. ورفع بعض الملاحظات التي تقف عائقاً دون تصحيح الوضع.

ويتضمن تصحيح الوضع المهني: الاستفادة من الجالية المينمارية كقوة عاملة في الشركات والمؤسسات بتفعيل قرار وزارة العمل باحتساب العامل المينماري الواحد بربع عامل وافد في برنامج تحفيز المنشآت (نطاقات). والاستفادة من قاعدة بيانات المهن والحرف التي يجيدها أبناء الجالية المينمارية والتي رصدت من خلال المسح الميداني المنوه عنه أعلاه. ونقل كفالات

الجالية المينمارية إلى الشركات المؤهلة. وإبقاء العاملات المينماريات على كفالة عائلهن واستثنائهن من نقل كفالاتهن إلى المنشآت التي يرغبن العمل فيها.
وبالنسبة لتصحيح الوضع الصحي، يتضمن: تحصين أفراد الجالية المينمارية ضد الأمراض الوبائية المعدية أثناء مراجعتهم لمقر التصحيح. ومعالجة بعض الحالات الإيجابية للأمراض المعدية. واستقبال الحالات المرضية الطارئة المحالة من مقر التصحيح إلى مستشفيات العاصمة المقدسة. وتأمين حافلة وسيارة إسعاف للفريق الطبي المكلف بالعمل في مقر التصحيح.
وتصحيح الوضع التعليمي يتضمن الآتي: تحديد مستويات الطلاب والطالبات في المرحلتين المتوسطة والثانوية بالمدارس الخيرية ومن ثم تحويلهم إلى المدارس الحكومية حسب المستويات. تحديد مستويات المعلمين والمعلمات بالمدارس الخيرية ومن ثم تحديد المرحلة الدراسية المناسبة تربوياً للتدريس حسب مؤهلاتهم ومستوياتهم. والاستفادة من المدارس الحكومية في الفترة المسائية لاستيعاب الطلاب والطالبات المحولين من المدارس الخيرية. وتخصيص مكتب إشراف تربوي لمدارس الجاليات، بنين وبنات.
وتصحيح جوانب تنظيم إصدار تبليغ الولادة لمواليد الجالية. وتنظيم إصدار شهادات الميلاد لمواليد الجالية. وتنظيم فتح حسابات بنكية للجالية.

الرياض
www.Alriyadh.com

انخفاض إصابات "كورونا" بنسبة 98٪

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1043235

الرياض - محمد الحيدر
كشفت وزارة الصحة عن انخفاض إصابات "كورونا" بنسبة 98%، مؤكدة استمرار انخفاض تسجيل حالات الإصابة للأسبوع الخامس على التوالي.
وأوضحت "الصحة" في بيانها الأسبوعي أنه لم يتم تسجيل سوى حالتين مؤكدتين في الرياض والهفوف خلال الفترة من 30 جمادى الآخرة إلى 6 رجب ١٤٣٦ه (الأسبوع الدولي 17)، مقارنة بالتبليغ عن 102 حالة عن نفس الفترة من العام الماضي أي بانخفاض قدره 98% عن العام الماضي.
وقال د. عبدالعزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة رئيس مركز القيادة والتحكم، إنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الحالات إلا أن الوزارة تنبه إلى أنه لانزال في الموسم، وأنها ستبقي الاستعدادات كما هي، وأن الجهود لابد أن تستمر بتعاون جميع ا لأطراف وعلى رأسها التعاون المجتمعي والعاملون الصحيون الذين هم ا لأساس، ويمثلون الركيزة الأساسية في مواجهة المرض.
وأضاف أنه تم فحص 1008 عينات لفيروس كورونا في مختبرات وزارة الصحة خلال نفس الفترة، وبلغ عدد زيارات فرق الاستجابة السريعة لمكافحة عدوى المنشآت الصحية (7) زيارات، فيما بلغ عدد زيارات فرق الصحة العامة للمخالطين للحالات الإيجابية زيارتين، وسجل عدد المخالطين الذ ين تم حصرهم بالمنزل للحالات الإيجابية (21) حالة، وبلغ عدد زيارات وزارة الزراعة زيارة واحدة، فيما استمرت جهود الوزارة في التوعية الصحية لشرائح المجتمع من خلال الحملة التوعوية بفيروس كورونا (نقدر نوقفها).
وأكد د. بن سعيد شفاء (550) حالة مصابة بفيروس كورونا بنسبة بلغت 56.1% وذلك من إجمالي العدد الكلي للحالات المؤكدة البالغ عددها (981) حالة.

وأشار إلى أن مركز القيادة يواصل جهوده على مدار الساعة من خلال القيام بأعمال الترصد الوبائي والتأكد من التزام كافة المنشآت الصحية الحكومية والخاصة بتطبيق إجراءات مكافحة العدوى، وكذلك التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات الصحية الدولية بما في ذلك م نظمة الصحة العالمية وبيوت الخبرة لمتابعة كافة ما يستجد بخصوص فيروس كورونا.

وشدد د. بن سعيد على أن "الصحة" تواصل جهودها وتنسيقها مع وزارة الزراعة؛ لتنفيذ الحملات التوعوية بفيروس كورونا في أماكن تجمع الإبل والمخالطين لها من الملاك والمربين؛ لتوخي الحذر والأخذ بأسباب الوقاية عند التعامل مع الإبل.

جمعية خيرية لعلاج المرضى.. في الرياض

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1043206

الرياض - صالح الحميدي
صدرت موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على تأسيس جمعية خيرية جديدة بمنطقة الرياض لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين في نطاق خدمات الجمعية مسهمة مع عدد من الجمعيات الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة في تقديم الخدمات المعنية بها.
أوضح ذلك خالد بن دخيل الله الثبيتي مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية، مشيرا إلى أن هذه الجمعية هي "الجمعية الخيرية لعلاج المرضى" وقد تم تسجيلها بالسجل الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخيرية، كما تم منحها إعانة تأسيسية.
وذكر الثبيتي أن تلك الموافقة تأتي مؤكدة حرص الوزارة على دعم الأعمال الخيرية والحرص على انتشارها وتنوع خدماتها بما يواكب احتياجات المناطق.

نظام مقترح بحبس وتغريم الخارجين على الإجماع الوطني

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
طالب عضو الشورى محمد رضا نصرالله المجلس بالمسارعة نحو إصدار نظام المحافظة على الوحدة الوطنية الذي سبق وأن تقدم به قبل عدة أشهر مع 5 أعضاء وهم الدكتور يحيى الصمعان ود. ثريا عبيد والشيخ الدكتور ناصر الداود والدكتور عبدالله الفيفي، والدكتور زهير الحارثي. وهم كما ترون ممثلون لكافة مكونات المجتمع السعودي وتعدديته .
ويهدف النظام المقترح الى صيانة تماسك النسيج الاجتماعي من مخاطر النعرات العرقية والقبلية والمناطقية والطائفية والتصنيفات الفكرية المهددة للسلم الأهلي والوحدة الوطنية، وتجريم التحريض على الكراهية أو التمييز أو التعصب ضد الأشخاص بسبب انتمائهم العرقي أو القبلي أو المناطقي أو المذهبي أو الفكري .
ومن بين مواد مشروع هذا النظام وضع برامج دورية وخطط لترسيخ مفهوم المواطنة ومكافحة النعرات والطائفية والفكرية العرقية والقبلية المناطقية والمذهبية المؤدية إلى التمييز العنصري والعمل على تعزيز التفاهم والتعايش والإخاء بين المواطنين وبينهم وبين المقيمين في المملكة العربية السعودية، استناداً إلى مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تدعو إلى الإخاء والمساواة والعدل والتعايش ونبذ العنف، والتنابز بالألقاب .

وتضمنت مواد النظام عقوبات جزائية وغرامات مالية لكل خارج على الإجماع الوطني منها الحبس مدة لا تقل 6 أشهر ولا تزيد على 5 سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على 500 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وان يحكم بمصادرة الوسائل والأموال والصحف والمطبوعات التي استعملت في ارتكاب الأفعال المحظورة في هذا النظام .
وتحدث عضو المجلس عن المادة التاسعة في الأحوال التي يرتكب فيها أي فعل من الأفعال المحظورة في هذا النظام من قبل شخص اعتباري ودون الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي، يعاقب الشخص الاعتباري بالغرامة التي لا تزيد على مليون ريال، إذا ارتكبت الجريمة باسمه أو لحسابه . ويجوز الحكم بإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط.

الخطوط السعودية تعتمد لغة "برايل" للمكفوفين على رحلاتها

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

واس – جدة
تبدأ الخطوط الجوية العربية السعودية الأسبوع المقبل توفير خدمة جديدة لمسافريها من ذوي الاحتياجات الخاصة "المكفوفين" يتمثل في طباعة دليل خاص بلغة "برايل" لإرشادهم إلى كافة المواقع داخل مقصورة الطائرة ، الذي يمكنهم من التعرف على مقصورة القيادة، والدرجة الأولى، ودرجة الأعمال، والضيافة، ومنطقة المطبخ، والممرات، ودورات المياه، وموقع المصلى، ومخارج الطوارئ ، وسيتم توفير الدليل على كافة رحلات "السعودية" الداخلية والدولية لتكون بذلك من أوائل شركات الطيران في العالم التي توفر هذه الخدمة .
أوضح ذلك مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالرحمن بن حمد الفهد، مبيناً أن نموذج دليل المكفوفين تم تصميمه على جميع طائرات أسطول "السعودية"، مشيراً إلى أن الخدمة الجديدة جاءت بهدف إيجاد حلول لجميع العقبات التي قد تواجه المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال باقة من الخدمات المتكاملة التي تعينهم على إتمام رحلة سفرهم بأكبر قدر من الراحة، بدءاً من الحجز والخدمات الأرضية، ثم على متن طائراتها من خلال الوجبات الخاصة، والخدمات المميزة، وانتهاءً بسلامة الوصول ومغادرتهم الطائرة.
وأكد الفهد أن "السعودية" تعد من أوائل شركات الطيران في العالم اهتماماً بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وحصلت على عدد من الجوائز في هذا المجال، كما تحرص دائماً على مواكبة ومتابعة كل ما هو جديد من خدمات لتقدمه وتوفره لهم، بما في ذلك توفير منصات خاصة لخدمتهم بواسطة فرق عمل مؤهلة وعلى دراية كاملة بمتطلباتهم، بالإضافة إلى توفير المصاعد المتحركة إلى جانب الخدمات على الطائرة التي تشمل تقديم وجبات خاصة وتوزيع نماذج وكتيبات بلغة برايل تشمل قوائم الطعام، قوائم السلامة، ومجلة الفجر .
مما يذكر أن مطبعة الخطوط الجوية العربية السعودية قد قامت مؤخراً بتوريد طابعة حديثة متخصصة في الطباعة بلغة (برايل) من شركة (إبسون) الأمريكية ، حيث تتيح لـ"السعودية" تحويل وطباعة كافة النماذج والقوائم التي توزع على متن الطائرة للمسافرين إلى لغة (برايل) المعتمدة عالمياً ، كما أن الجهاز الجديد يعد من الطابعات المتطورة ، نظراً لما يتميز به من أنظمة فعّالة وموثوق بها في مواقع إنتاج المطبوعات المخصصة للمكفوفين، كما تم تدريب عدد من منسوبي مطبعة "السعودية" على كيفية تشغيلها وصيانتها في مقر وكيل الشركة المصنعة .

4آلاف مريض إيدز في مهب الريح بعد إغلاق مستشفى الملك سعود

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150428/Con20150428767930.htm

حسين هزازي (جدة)

علمت (عكاظ) أن 4 آلاف مواطن مصابين بفيروس الإيدز ملفاتهم لا تزال ورقية ولم تسجل إلكترونيا، ويتساءلون عن المستشفى المختص بعلاجهم عقب نقلهم من مستشفى الملك سعود بعد تأكيدات صحة جدة بإغلاق المستشفى خلال أسبوع أو أسبوعين.

وكشفت لـ(عكاظ) مصادر مطلعة أن ملفات المرضى لم يتم نقلها أو تسجيلها أو الاحتفاظ بها إلكترونيا، ويتساءل المرضى عن مصير هذه الملفات، وأشارت المصادر نفسها إلى أن هناك مرضى إيدز لا يزالون منومين في المستشفى رغم ظروف النقل، وهناك مرضى أجانب يجري إنهاء إجراءات ترحيلهم، مضيفة أن إدارة مستشفى الملك سعود خاطبت جميع المستشفيات الحكومية بجدة، لاستقبال مرضى الإيدز ومتابعة علاجهم والسماح باستقبال حالات جديدة، إلا أنها اعتذرت لعد وجود الإمكانيات أو غرف العزل المخصصة لذلك، مرجعة الأمر إلى الشؤون الصحية بجدة.

وبينت المصادر أن إدارة المستشفى طلبت تأجيل قرارات النقل للموظفين للنظر في أوضاع المرضى، خصوصا المنومين منهم، حيث يتطلب نقلهم واستقبالهم وتنويمهم إجراءات معينة يجب التقيد بها كون الحالات المنومة خطيرة جدا.

وتساءلت المصادر: ما هي الآلية الجديدة التي لم تقرها الشؤون الصحية حتى الآن بخصوص متابعة 4 آلاف مريض مسجلين بملفات ورقية غير إلكترونية؟ وكيف سيتم التعامل مع المرضى الجدد والمرضى الوافدين، خصوصا أن بعضهم يحتاجون إلى غرف عزل قبل ترحيلهم وتركهم داخل التوقيف، ما يشكل خطورة كبيرة للبقية.

وعن نقل الموظفين قالت المصادر: «الموظفون أجبروا على اختيارات حددتها صحة جدة، ولم تكن رغبات خاصة بهم، حيث أجبروا على الاختيار بين مستشفى شرق جدة ومركز المختبرات والسموم، والبعض منهم فضل الحصول على استثناء ولكن بدون نتيجة».

من جهته أكد لـ(عكاظ) مساعد مدير الشؤون الصحية بجدة للشؤون العلاجية رئيس اللجان الخاصة بإغلاق المستشفى ونقل المرضى والكوادر العاملة الدكتور أحمد فادن، أن الإغلاق النهائي للمستشفى سيكون في غضون أسبوع إلى أسبوعين من الآن، مشيرا إلى أنه تم تشكيل أربع لجان فنية وإدارية متخصصة لإنهاء موضوع الإغلاق والنقل، مؤكدا أن اللجان أنهت عملية نقل المرضى السعوديين إلى مستشفى شرق جدة، وتم نقل وتوزيع معظم العاملين من أطباء وفنيين وإداريين على مستشفيات ومراكز صحة جدة بحسب الحاجة لهم.

وأوضح أنه لم يتبق في مستشفى الملك سعود بجدة إلا المرضى من غير السعوديين الذين تم خروجهم طبيا ولديهم قضايا أمنية مع الجوازات والشرطة ويوجدون في قسم خاص لحجزهم ريثما تتم إجراءات ترحيلهم، علما بأنه يجري العمل حثيثا مع الجهات الأمنية والرسمية الحكومية لترحيلهم إلى بلدانهم بحسب اللوائح والأنظمة المحددة لذلك، وهذا هو أحد أهم أسباب التأخير في اكتمال عملية الإغلاق للمستشفى، مضيفا: يجب بقاء بعض الكوادر الطبية والفنية في المستشفى لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للمرضى، إلى أن تتم مغادرتهم جميعا، ومن ثم سيتم إجراء جرد لبقية الأجهزة والمعدات بالمستشفى ونقلها للمخازن الخاصة بصحة جدة لكي يتم الإغلاق النهائي للمستشفى بنهاية الأسبوع المقبل.

لجنتان لنقل معلمي ومعلمات الظروف الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150428/Con20150428767931.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

أعلن وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل عن تشكيل لجنتين طبية واجتماعية للنظر في حالات نقل المعلمات والمعلمين ذوي الظروف الخاصة، وتشكيل فريقي عمل لدراسة المعايير، وذلك تسهيلا عليهم، وتسريعا للبت في طلباتهم. وكان وكيل الوزارة للشؤون المدرسية المكلف الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك قد أكد قبل أيام أن وزارة التعليم بصدد الإعلان عن تنظيم جديد لنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة، خلال الأسابيع المقبلة، مشيرا إلى القيام بدراسة معايير وضوابط اللجنة وأتمتة العمل بهدف تقديم خدمة أفضل للمستفيدين من المعلمين والمعلمات، مبينا أن تنظيم نقل ذوي الظروف الخاصة صدر قبل عدة سنوات للنظر في النقل الاستثنائي لمن لديهم ظروف خاصة كمرض المعلم أو المعلمة أو مرض أحد أولادهما أو مرض الزوج أو الزوجة أو الظروف الاجتماعية للنساء كالطلاق وموت الزوج وغيرها.

336ممرضة يتحفظن على نظام الـ12 ساعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150428/Con20150428767956.htm

فاطمة الغامدي (الدمام)

أبدت 336 ممرضة بالبرج الطبي في الدمام تحفظهن على قرار نظام دوام الـ 12 ساعة ابتداء من الأسبوع المقبل بعد أن كان 9 ساعات، موضحات أن القرار يأتي بسبب نقص الكادر التمريضي في البرج وأنه يضر بمصالحهن الأسرية. وقالت إحداهن إنها وزميلاتها سبق أن تقدمن بمقترح إلى إدارة التمريض لتقليص ساعات العمل إلى 6 غير أنه قوبل بالرفض.

وأجمعت الممرضات أن قرار زيادة ساعات العمل سيؤثر على أدائهن خاصة أن مهنة التمريض إنسانية فضلا عن التأثير على أسرهن لأن بعضهن متزوجات، مختتمات مطالبهن بإعادة النظر في هذا القرار ومشيرات إلى أن هناك شهور تتزايد فيها ضغوط العمل منها شهر رمضان وعيد الأضحى حيث إنه تزيد تكليفات العمل وفوق هذا لا يتم تعويضنا.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بصحة الشرقية بالإنابة أسعد سعود أن فترة دوام الـ 12 ساعة في قسمي العناية المركزة والإسعاف بمثابة فترة تجريبية ولم يتم تطبيقها بشكل نهائي وقد جاءت بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل مشيرا إلى أن ذلك في حدود عدد الساعات المعتمدة والتي تنصب في مصلحة المرضى وتهدف لتطوير الخدمات الطبية والعلاجية للمريض وعلى ضوئه يتم دراسته ومخرجاته النهائية واتخاذ القرار النهائي حياله.

وأضاف أن نظام ساعات العمل مطبق في مستشفيات أخرى.

قانون خليجي موحد لحماية المال العام بدول التعاون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150428/Con20150428767921.htm

ياسر المطيري (الرياض)
تدرس لجنة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية غدا الأربعاء، مقترح إعداد قانون موحد استرشادي لحماية المال العام لدول مجلس التعاون.
ويناقش الاجتماع انضمام مجلس التعاون بصفته منظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشارك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نزاهة في الاجتماع الثاني للجنة بدولة قطر، بوفد برئاسة رئيس الهيئة الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن.
يذكر أن الاجتماع الأول انعقد العام الماضي في دولة الكويت الشقيقة، وصدرت عنه عدة قرارات من أهمها دراسة توقيع اتفاقية معنية بمكافحة الفساد بين دول مجلس التعاون، ودراسة مسوّدتها بين جميع الدول الأطراف، ووضع نظام متكامل يكفل تبادل التجارب والخبرات بين هيئات وأجهزة مكافحة الفساد بدول المجلس وإنشاء لجنة تنسيقية دائمة بين تلك الهيئات والأجهزة.

مفصولو بلديات عسير لـ الوطن : القاضي انتصر لنا.. وأعادنا لأعمالنا

رئيس بلدية خميس مشيط: سنعيد الموظفين إلى أعمالهم حال وصول القرار

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=222045&CategoryID=5

خميس مشيط، بيشة: محمد آل ماطر، مسعود آل معيض، سلطان آل فاهدة
بعد مرور 3 سنوات على تعليق مصير العشرات من موظفي البلديات الرئيسة وفروعها في بعض محافظات منطقة عسير، الذين تم الاستغناء عنهم بعد مباشرتهم في وظائف قبل سنوات عدة، إلا أنه على الرغم من مرور أيام على تكليف صالح عبدالله القاضي أمينا لمنطقة عسير، حتى أضاء لأصحاب الملفات المماثلة في بلديات أخرى بالمنطقة النور أمام مستقبلهم وبارقة أمل لفتح ملفاتهم وإعادتهم لإعمالهم، بعد قراره الذي أصدره أول من أمس بإعادة نحو 39 موظفا من بلديتي الفرشة والبقيع بمنطقة عسير.
في السياق ذاته، استبشر عدد من موظفي بلدية خميس مشيط المفصولين أمس، بقرار القاضي أمس، وعدوه نصرا للجميع وحسما لمعاناتهم التي امتدت لسنوات دون أن يكون هناك قرار نهائي لمعاناتهم بالرغم من ملاحقتهم ومطالباتهم لحقوقهم الضائعة لدى الجهات الحكومية والحقوقية الرسمية منذ إبعادهم عن وظائفهم التي تعينوا عليها بشكل نظامي.

الموظف المفصول "م. أ. الشهراني" أكد أن قضيتهم تمتد لسنوات وأنهم اضطروا إلى تكليف محام لرفع معاناتهم والتخفيف عنهم في ملاحقتها لدى الجهات الحكومية، مشيراً إلى أنهم لجأوا لذلك بعد أن لمسوا عدم رغبة أمانة عسير في تلك السنوات في إنهاء معاناتهم وإعادتهم إلى أعمالهم بالرغم من صدور توجيهات وزارية في هذا الشأن.

وقال عامر الزهيان أحد الموظفين المفصول من بلدية محافظة خميس مشيط قبل سنوات عدة، التحقت بوظيفتي على بند الأجور وتفاجأت بعد نحو 15 يوما بإيقافي عن العمل من قبل رئيسي المباشر، ما قتل فرحة الوظيفة التي استبشرت بها كوني أعيل أسرة ولدي كثير من الالتزامات العائلية التي تتطلب أن انتظم في وظيفة حكومية، بعد معاناتي مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أنه اضطر إلى العودة لعمله بالقطاع الخاص وبراتب متواضع أملا في أن تكون مرحلة وقتية ويعود بعدها هو وزملاؤه إلى وظائفهم. وبين الزهيان أنهم طرقوا جميع الأبواب الرسمية لإعادتهم إلى أعمالهم وقال: "ورغم صدور قرار من مكتب العمل بإعادتنا، إلا أن أمين منطقة عسير السابق كان معارضا لعودتنا رغم القرارات وجهود محامي القضية القانونية"، مضيفاً أنه وزملاءه كانوا متأملين في أمين المنطقة الجديد أن يفتح قضيتهم ويغلقها بتنفيذ القرارات النظامية الصادرة عن لجنة الخلافات العمالية بمكتب العمل بالمنطقة، المتضمنة أحقيتهم بالبقاء في أعمالهم.

إلى ذلك، أوضح رئيس بلدية خميس مشيط المكلف جبران مبارك القحطاني في تصريح إلى "الوطن" أنه لم يصل البلدية أي قرار حيال إعادة الموظفين المفصولين حتى الآن. وقال: نحن نرحب بإعادتهم وقرار الأمين الجديد يصب في مصلحة الموظفين كون البلدية من أكبر بلديات المنطقة وبحاجة إلى زيادة موظفيها.

من جهته، قال الوكيل الشرعي للموظفين المفصولين محمد سعيد آل شاهر: "بعد معاناة دامت ما يقارب ثلاث سنوات مع أمانة منطقة عسير ممثلة في أمينها السابق وما لحق بهم من ضرر في فصلهم من أعمالهم وإيقافهم عن العمل فقد تمت المرافعة عنهم وانتهت بالحكم الصادر لهم من الهيئة العمالية العليا، وذلك بإعادتهم إلى وظائفهم وصرف جميع مستحقاتهم واعتبار خدماتهم متصلة.

وأشار آل شاهر إلى أنه مع وصول الأمين الجديد صالح القاضي، انتهت المعاناة مباشرة، وتم إعادة موظفي بلدية الفرشة والنقيع، ولم يبق سوى موظفي بلدية خميس مشيط الموقوفين عن العمل.

من جانب آخر، غمرت الفرحة موظفي بلدية الفرشة وبلدية النقيع البالغ عددهم 39 موظفا بقرار إعادتهم إلى وظائفهم بعد أن تم فصلهم وإيقافهم عن العمل أكثر من ثلاث سنوات.

وقال كل من علي سالم القحطاني، مهدي حسين آل عمر: غمرتنا الفرحة عندما سمعنا خبر إعادتنا كوننا بحاجة إلى العمل وقد انتظرنا قرابة ثلاث سنوات في أمل أن نعود إلى العمل، وقد سعدنا بقرار أمين منطقة عسير صالح القاضي الذي وجه بإعادتنا إلى العمل وسنقدم كل ما في وسعنا لخدمة هذا البلد الغالي.

من جهته، قال الوكيل الشرعي للموظفين المفصولين في بلدية النقيع ناصر الحكيم: توقفنا قبل 26 شهرا بتاريخ 1434/6/10 بلا ذنب وتم توكيلي من قبل زملائي لرفع تظلم والمطالبة بعودتنا إلى العمل وصدر لنا أمر بإعادتنا إلى العمل في 1435/5/26 ولم يتم تنفيذه بأمر من الأمين السابق حتى وصل الفرج بعد الله على يد الأمين الجديد صالح القاضي.

وأضاف: "عانينا الكثير والكثير في السنتين الماضيتين فلدينا زملاء لا يملكون ما يسدون به حوائجهم بل إن البعض تمر عليه أيام وأسابيع وبيته بلا كهرباء ما أدى بنا إلى أن نعمل "جمعية" لزميلنا علما منا بحالته التي تشتكي إلى الله".

طلاب يطعنون زميلهم بخنجر وجامعية تشوه أخرى بسكين

عنف المدارس والكليات يعود باعتداءين في خميس مشيط وسكاكا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=222060&CategoryID=3

أبها، الجوف: سعيد آل ميلس، عبدالرحمن البراهيم

حقق الجهات الأمنية بمنطقة عسير في قضية اعتداء ثلاثة طلاب من الثانوية الأولى بخميس مشيط على زميل لهم بعد نهاية دوام الثلاثاء الماضي خارج سور المدرسة.
وقالت والدة الطالب المعتدى عليه مشعل العنزي "18 عاما" لـ"الوطن" أمس "تعرض ابني الثلاثاء الماضي للطعن بخنجر من قبل زملائه وتم نقله إلى المستشفى وهو في حالة حرجه وتم إيقاف المتسبب الرئيس وآمل من الجهات المختصة عدم الإفراج عنه، وأن يتم كشف أسباب الاعتداء، وتحويل القضية للشرع لإنصاف ابني من المعتدين عليه"، رافضة في الوقت ذاته أي تنازل عن حق ابنها الوحيد.
وحول نوع إصابته، قالت: "طعن ابني بخنجر بعمق 14 سنتيمترا وصلت أضراره إلى الرئة حيث أصيبت بتهتك بعمق ثلاثة سنتيمترات وظل في مستشفى الخميس يومين ثم حول إلى مستشفى عسير المركزي لخطورة إصابته، ورغم شدة الإصابة وحاجته إلى مكان معقم من الفيروسات، فقد تم تنويمه في قسم الجراحة العامة بعد أن تعللت إدارة المستشفى بعدم توفر سرير في العناية المركزة".
وأكدت الأم أن ابنها من المتفوقين دراسيا، والمتميزين سلوكيا بشهادة مدير مدرسته، ومعلميه الذين زاروه في المستشفى بعد الحادثة"، مضيفة أنها لا تعرف سبب الاعتداء.
من جانبه، أكد المتحدث الرسمي لشرطة منطقة عسير العقيد عبدالله آل ظفران لـ"الوطن" أن "الشرطة الشمالية بخميس مشيط تلقت بلاغا مساء الثلاثاء الماضي عن تعرض طالب للطعن من قبل ثلاثة من زملائه بعد نهاية اليوم الدراسي، وعلى الفور انتقلت الفرق الأمنية إلى الموقع، وتم حصر الأدلة الجنائية وتسجيل أسماء وأوصاف المعتدين". وأضاف "بحمد الله تم القبض على أحد المعتدين وإحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ولا زال البحث جاريا عن معاونيه الاثنين"، مشيرا إلى أنه سيتم توقيفهم قريبا إن لم يبادروا بتسليم أنفسهم.
وفي الجوف، سددت طالبة بجامعة الجوف طعنات بسكين لإحدى زميلاتها بمجمع كليات البنات بسكاكا صباح أمس.
وكشف عدد من طالبات الجامعة لـ"الوطن" أن "الطالبة المعتدية اقتحمت بوابة دخول الطالبات بالمجمع مدعية أنها على عجلة من أمرها للحاق باختبار لها بإحدى القاعات، تاركةً حقيبتها لدى مشرفات الأمن، وتوجهت للطالبة المجني عليها وطعنتها في وجهها طعنات عدة، فسارعت الإداريات ومشرفات الأمن بالسيطرة عليها وتسليمها إلى الأمن الجامعي".
وقال المتحدث الرسمي لجامعة الجوف جميل بن فرحان اليوسف إن "طالبة تعرضت للاعتداء، وتم ضبط الجانية وهي طالبة أيضا، وتسليمها إلى الجهات الأمنية، وجرى إسعاف المعتدى عليها إلى مستشفى الأمير متعب بن عبدالعزيز، وحالتها الصحية مستقرة".
في الوقت ذاته، كشفت إحدى الطالبات لـ"الوطن" أن "الطالبة التي تعرضت للطعن مسالمة، ذات شخصية هادئة، محدودة الصديقات، وتعاني من شبه إعاقة في إحدى قدميها وكتفها".
وتأتي هذه الحادثة بعد أكثر من عام من فصل الجامعة مجموعة من الطالبات بسبب مشاجرة وقعت بينهن، تم على إثرها دعم كليات البنات بـ50 مشرفة أمن إضافية لضبط الأمن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد أن كان إصدارها مقصورا على مكاتب العمل

"العمل" تتيح لمكاتب الاستقدام إصدار تأشيرات العمالة المنزلية لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/28/article_953129.html

أيمن الرشيدان من الرياض
علمت "الاقتصادية" من مصدر مطلع، أن وزارة العمل السعودية، أتاحت لجميع مكاتب الاستقدام الموجودة في السوق والمرخصة والمعتمدة لدى موقع "مساند" الإلكتروني، استقبال طلبات إصدار تأشيرات العمالة لذوي الاحتياجات الخاصة (التأهيل الشامل)، وذلك في خطوة تهدف إلى تسهيل إجراء إصدار التأشيرات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشار المصدر إلى أن، مكاتب الاستقدام النظامية تملك في الوقت الحالي الصلاحية، لإصدار تأشيرات العمالة لذوي الاحتياجات الخاصة، بعد أن كان إصدار التأشيرة مقصورا في وقت سابق على مكاتب العمل المنتشرة في مناطق السعودية كافة، مبينا أن الوزارة تصدر تأشيرة ذوي الاحتياجات الخاصة دون رسوم، بشرط أن يكون المتقدم حاملا لبيانات وخطاب التأهيل الشامل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.

وأبان أن إجراء الوزارة سيمكن مكاتب الاستقدام من إصدار التأشيرات والتقديم بها إلى الدولة المراد استقدام العمالة منها بشكل مباشر بعد أن يتفق الطرفان على الأمور كافة المتعلقة بعملية الاستقدام سواء من التكاليف أم المدة المتعلقة بالاستقدام. وسيتعين على مكتب الاستقدام التقديم على طلب التأشيرة لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال موقع "مساند" الإلكتروني الذي أطلقته وزارة العمل أخيرا.

وأخرجت وزارة العمل بإنشائها وتطويرها للموقع الإلكتروني لبرنامج العمالة المنزلية "مُساند"، الموقع الإلكتروني من مفهومه السائد إلى خصوصية يتميز بها سوق استقدام العمالة المنزلية، بحيث أصبح منظومة خدمية تثقيفية متكاملة، تسعى من خلالها إلى ضبط السوق من حيث التنويع والكفاءة والتنظيم، حفاظا على مصلحة المواطن من جانب، والعامل الوافد من جانب آخر، ليدخل سوق الاستقدام المنزلي مرحلة جديدة، يشهدها جميع من يزور الموقع، الذي أكمل عامه الأول .

ويمكن الموقع وزارة العمل من متابعة نشاط مقدمي الخدمة من مكاتب وشركات للتأكد من تنظيم نشاط التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير من أفراد أو قطاع عام أو قطاع خاص، وتوفير خدمات احترافية وفعّالة في نشاطي التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل في مجال استقدام العمالة المنزلية.

وفي ظل ما تحقق من نتائج إيجابية لـ"مساند" في آخر مرحلة من مراحل تطويره، بنشر 306 شركات ومكتب استقدام لتكاليف الاستقدام على الموقع، استجابة لدعوة الوزارة لها بالإفصاح عن التكاليف، الأمر الذي يحقق المنافسة العادلة بين مختلف الشركات والمكاتب ويتيح خيارات سعرية متنوعة أمام المواطنين، تعمل الوزارة على تطويره باستمرار، حيث من المقرر أن يتوسع موقع "مساند" ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات.

وإلى جانب ما يقدمه الموقع من معلومات توعوية وتثقيفية للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، يتيح أيضا لطالبي الخدمة التعرف على مكاتب وشركات الاستقدام المرخص لها في مناطق ومدن المملكة كافة وما تقدمه من خدمات وتكاليف استقدام، عبر اختيار نوع مقدم الخدمة (مكتب/شركة) والمنطقة التي يقع بها، لتظهر بعدها قائمة مزودي الخدمة حسب الاسم والموقع الإلكتروني ووسائل التواصل.

وتسعى وزارة العمل من إلزام الشركات والمكاتب بالإفصاح عن تكاليف الاستقدام عبر موقع "مساند"، إلى تأسيس سوق أكثر انتظاما لكسب رضا العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات والحلول، ما سينعكس إيجابا على تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام.

ومن ناحية أخرى أوقفت وزارة العمل خدمات الاستقدام وتغير المهن ونقل الخدمة عن إحدى منشآت القطاع الخاص، التي تأخرت في صرف أجور 274 عاملا لديها، لفترة تزيد على أربعة أشهر، وألزمت الوزارة المنشأة بالإقرار والتعهد على صرف كامل الأجور المتأخرة لعمالتها، خلال فترة عشرة أيام، حيث تولت وكالة وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل تلقي شكاوى العاملين، واستدعاء ممثلي المنشأة للتأكد من الدعوى وتدقيق المستندات الخاصة بصرف الأجور. وبعد الوقوف على أبعاد القضية تمت مناقشة صاحب المنشأة حول استعداده لحل المشكلة، وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا لضمان عدم إلحاق الضرر بالعاملين جراء تأخر صرف مرتباتهم ومستحقاتهم.

إلى متى تبقى المطلقة ضحية في أنظمتنا؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1043310

د. هتون أجواد الفاسي

تحفل قضايا الأحوال الشخصية التي لم يصدر لها قانون بعد، بالكثير من الفجوات القانونية التي تنوء بها كواهل النساء في بلادنا. وعندما أستخدم كلمة "تنوء" فإنني أختار أخف الألفاظ التي لا تكفي مفردات اللغة العربية للتعبير عن هذا الحمل العظيم الواقع على نسائنا بشكل مستمر ومطرد ونظامي وفق القوانين التي تحاصر المرأة أينما اتجهت إذا طرأت على حالتها الاجتماعية حالة أخرى غير الزواج السعيد.

وصحيح ان وزارة العدل تعمل على مراجعة كثير من لوائحها وقوانينها حتى تصبح أكثر تسامحاً مع المرأة ومراعاة لظروف المرأة. فنجد أن هناك أوامر صارمة بالتسريع في تحصيل النفقة للمطلقة وللحاضنة ولحصولها على الأوراق الثبوتية اللازمة لها ولأبنائها حتى لا تتعطل حياة أو تعليم أحد منهم وكل ما يترتب على هذه الأوراق، لكن الفجوات القانونية كثيرة ويحسن كثير من الرجال استغلالها.

ففي إحدى هذه الفجوات استغلال بعض الطلقاء لطليقاتهم المادي الذي تناوله الكثيرون والكثيرات ولم يعد خافياً على مسؤولين أو مشرعين أو نساء أو رجال. وفي ظل أن النساء في بلادنا، كما في معظم بلاد العالم، الأضعف مادياً لظروف تتعلق باختلاف الكادر الوظيفي وفي حالتنا الفرص الوظيفية المحدودة أمام المرأة حتى في الوظائف الموازية لوظائف الرجال والتي تسمح للرجال بكثير من الإضافة إلى رواتبهم وتحسين أوضاعهم المادية لا تتوفر للنساء، وظروف تتعلق بضعف نسبة النساء العاملات في السعودية واللاتي يمكن أن يعتمدن على أنفسهن مادياً، فعدد العاملات لا يصل إلى المليون في حين أن عدد الإناث يبلغ العشرة ملايين في التعداد الرسمي، فضلاً عن أن نسبة المردود المادي من عمل هؤلاء النساء أضعف بمراحل جمة عن مثيلها بين الرجال نظراً للحؤول دون وصول النساء إلى المناصب العليا والمجزية التي يمكنها أن تحسن في أوضاعهن الاقتصادية حقيقةً. ومن سوف يتصدى ويذكر لي البلايين الموجودة باسم نساء في البنوك السعودية، حبذا لو يأتي عليها بتفاصيل حقيقية وليس دِعائياً يمكن أن يشرح حقيقة هذه الخرافة في وجهة نظري، فمهما كان ميراث النساء أو أرصدتهن الخاصة فلن تصل هذه الأرقام الفلكية.

وفيما يتعلق بحالة المطلقات فهن يعانين من عدد من المترتبات على الطلاق تفقدهن الكثير من مكتسباتهن المادية السابقة وعلى رأسها البيت. فمهما شاركت المرأة في بناء البيت أو أقساطه أو فرشه أو الصرف عليه، فكما نعلم، أنه من النادر أن توثق النساء ما ينفقنه في إطار الأسرة، وبالتالي تفقد كل حقوقها. ويسرع الطليق بإخراج طليقته من بيتها مجرد أن يقع الطلاق في استمتاع بمشاهدتها تتشرد من بيت إلى بيت أو تضطر للبحث عن شقة أو بيت لا يقبل صاحب عقارها بتأجيرها باعتبارها امرأة لن يتمكن من تحصيل إيجاره منها في حال لم تسدد.

قضية السكن قضية مأساوية تعاني منها مئات الآلاف من المطلقات. وعلى الرغم من وجود جهات تحاول تعويض النساء هذه الحاجة كوزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الإسكان، لكن النساء يُواجهن بتفاصيل بيروقراطية تجعل استفادتهن من هذه الخدمات محدودة في ظل تحايل الرجال على طليقاتهم بكل الأشكال التي تسكت عنها القوانين.

فالحالة التي أمامي على سبيل المثال، حصلت المرأة فيها على الطلاق واحتفظت بالأطفال، لكن طليقها لم يقبل أن يوافق على حضانتها إياهم رسمياً، لكنه تركهم معها "تفضلاً" من عنده وحتى يتهرب من الإنفاق عليهم، وفي ظل عدم وجود صك حضانة معها لا يمكنها مطالبة الرجل بالبيت، ولا بالنفقة بعد أن "أثبت" لدى القاضي إعساره. كما لا يمكنها الحصول على بيت في مشروع الإسكان الذي يشترط صك الحضانة. وعلى الرغم من أن هذه المرأة كانت هي من يصرف على البيت طيلة فترة زواجها التي امتدت إلى قرابة العشرين عاماً لمختلف الحجج، ونظراً لأنها من تعمل وهو عاطل بمزاجه كان يعتمد عليها عشرين سنة والآن على زوجة أخرى. فهي أصبحت بلا مأوى ومع أطفال لن تفرط فيهم وعملها وراتبها لا يغطي شيئاً مما تنوء به قائمة مديونياتها من إيجار وأقساط وتموين لا تنتهي.

الظلم ظلمات يوم القيامة، لكن الرجل الظالم مع قصور أنظمتنا وتمسكها ببيروقراطية لا تعي منطلقها، يترك مئات الآلاف من نسائنا تحت رحمة صروف دهر غير مقبول أن تستمر إلى يومنا هذا وما نراه على أرض الواقع يتنافى مع العدل جملة وتفصيلاً.
تحتاج أنظمتنا إلى مراجعة الكثير وإيجاد الحلول السريعة للكثير من المآسي التي نشاهدها يومياً ليس بالاستثناء والمكرمات الموقتة وإنما بتغيير القوانين وإنفاذ القرارات التي تشارك فيها المرأة قانونية وشرعية وأخصائية اجتماعية وعالمة اجتماع ونفس واقتصاد وإدارة حتى نضمن سيادة العدل والحياة الكريمة لها.

مأساة أم في دار المسنين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4063331

سكينة المشيخص

هناك ثغرات اجتماعية ليس لها من مبرر على الإطلاق، وتسمح بنفاذ إشكاليات عميقة في نظامنا الاجتماعي، بعضها بجهل من البعض، وأخرى مع سبق الإصرار والترصد في غياب تام للوعي الإنساني والديني والأعراف الاجتماعية، وفي جميع الأحوال ندخل في دوامة من الصراع النفسي حول مترتبات الأخطاء الاجتماعية التي تقذف إلينا قصصا واقعية غاية في السوء.
اطلعت مؤخرا على قصة خبرية لسيدة أفنت شبابها في تربية أبنائها ورعايتهم، فيما انتهى بها الحال وحيدة في دار المسنين، بعد حياة قاسية مع والدهم قررت معها طلب الانفصال الذي حصلت عليه، وكان نتيجة ذلك اتساع الفجوة بينها وبين أبنائها الذين لم ينصفوها، على حد قولها.
تقول السيدة إن سيطرة والدهم الظالمة وسكوتها المستمر جعلهم يتمادون عليها باستمرار وينتهجون نهج والدهم في تعنيفها، هنا بالضرورة نضع أكثر من سطر على تعنيفها، فهو يعقل موضوعيا من الزوج، أما من الأبناء فذلك يضعنا في حالة التباس ذهني لا يمكن تصوره، أيّا كان حجم السيطرة الأبوية على تفكيرهم تجاه والدتهم لأن الفطرة تأبى وترفض الاتجاه للأم على هذا النحو غير اللائق.
مبررات الأولاد في تعنيفهم لأمهم تعود إلى المحافظة على الصورة العائلية بعدم انفصالها من والدهم مهما اشتد ظلمهم لها، ولكن الأسوأ هو أن يمارسوا عنفا عليها وترتحل إلى دار المسنين، فذلك أسوأ الصور الإنسانية والاجتماعية إن كانوا يحرصون على صورة زاهية في خارجها وفي باطنها آلام ومعاناة.
لا يمكن لأي صورة اجتماعية أن تكون مقبولة على حساب متاعب الأم، وارتكاب رذيلة العنف بحقها تحت أي مبرر ضرب من الخروج من أوسع أبواب الرحمة والسلام الداخلي والرقي الإنساني، وما يمكن أن يثير القلق من التحولات الاجتماعية السلبية هو أن تبرز مثل هذه الحالات دون معالجات مهنية وعلمية لخبراء الاجتماع.
أشكال العنف التي تتعدد وتطال المرأة والطفل كثيرة، وقصصها تطفح أسى وألما، ولذلك نحتاج لما هو أكثر من احتضان الضحايا، بالتحول إلى الوعي المجتمعي الذي يعاني من خلل في تقييم وتقويم الأمور وخروجها عن السيطرة في بعض الأحيان، المطلوب توازن في السلوك الفردي داخل المنظومة الاجتماعية بحيث تتم مراعاة الأولويات والجوهر وليس المظهر.
تلك الحالة مؤشر لخلل في فكرنا تجاه الأولويات التي يتم فها تجنيب الأم أي أضرار أو مظاهر عنف، بل وحمايتها لكل ما يخترق سلامتها النفسية، فالفطرة السليمة ترفض أي أضرار قد تلحق بها، لأنها الأصل الإنساني وغيرها فروع لا يمكن تقديمهم عليها، ذلك ضد المنطق وغير قابل للاقتناع به.

اليمن:ربع مليون نازح و70 في المئة تحت خط الفقر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
قدمت وزيرة الإعلام اليمنية نادية السقاف شكرها وتقديرها لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على وقفته المشرفة لنصرة الشعب اليمني في قضيته العادلة لإعادة الشرعية اليمنية وأمن اليمن اللذين سلبهما مجرمو الحرب من دون أن يراعوا القيم الإسلامية والإنسانية والوطنية.
جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في مقر السفارة اليمنية بالرياض، بحضور أعضاء اللجنة العليا لإغاثة اليمن، وزير الإدارة المحلية عبدالرقيب فتح، ووزير حقوق الإنسان عزالدين الأصبحي، ووزير النقل بدر باسلمة، والقائم بأعمال السفارة اليمنية في المملكة زين القعيطي، وعدد من مندوبي منظمات الإغاثة الإنسانية، ووسائل الإعلام السعودية والعربية والأجنبية. وأوضحت أن الخطوة التي ستقوم بها الحكومة اليمنية حالياً هي معالجة الجوانب الإنسانية الطارئة التي يعاني منها الشعب اليمني داخل اليمن وخارجه من النازحين من دون تمييز، من خلال اللجنة العليا للإغاثة التي أمر بإنشائها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، برئاسة دولة نائب الرئيس خالد محفوظ بحاح، وعضوية عدد من الوزراء، والجهات ذات الاختصاص. وأفادت أن اللجنة تهدف إلى تنسيق الجهود الإنسانية الإغاثية، مشيرة إلى أنه تم تصميم موقع على الإنترنت للتواصل مع اللجنة في تقديم المساعدات ونقل أخبار الإغاثة أولاً بأول (www.Yemenrelief.net). ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية للاستجابة العاجلة من أجل إغاثة اليمن، مؤكدة أن ميليشيات الحوثي وأعوانهم من قوات علي صالح، يستخدمون المدارس والمستشفيات والمرافق العامة لتخزين السلاح فيها.
وأعلنت الوزيرة أن محافظة عدن وتعز والضالع «مدن منكوبة»، وتعاني انفلاتاً أمنياً كبيراً، مشيرة إلى أن مستشفى عدن الجمهوري تحاصره حالياً ميليشيات الحوثي، ما اضطر الفريق الطبي للصليب الأحمر إلى مغادرة المستشفى، كما تم إجلاء المرضى خوفاً على سلامتهم. وأوضحت أن الحكومة الشرعية لليمن قررت رفع مذكرة من طريق فريق قانوني بأسماء أشخاص إلى محكمة الجزاء الدولية المعنية بجرائم الحرب ضد الإنسانية نظير ما ارتكبوا من قتل بحق الشعب اليمني الأعزل.
من جهته، قال وزير النقل بدر باسلمة إن مهمة النقل في هذه المرحلة تتركز في ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل في معالجة 25 ألف لاجئ عالقين في دول العالم، وتسهيل مهمة دخول السفن والطائرات الإغاثية والتجارية التي تحمل المواد الغذائية بالتنسيق مع قوات التحالف. وأشار باسلمة إلى أن لدى اللجنة حالياً 180 تصريحاً جوياً تمت إجازتها، و48 تصريحاً عبر المنافذ البرية خمسة منها تصاريح تجارية، وجاري العمل على استكمال 15 تصريحاً خلال اليومين المقبلين. بدوره، كشف وزير حقوق الإنسان ومسؤول الإعلام في لجنة الإغاثة عزالدين الأصبحي أن اللجنة أحصت حتى الآن ألف قتيل في اليمن على يد قوات ميليشيات الحوثي في عدن، وتعز، والضالع، وبلغ عدد الضحايا في تعز وحدها أكثر من 100 قتيل إضافة إلى عدد من الجرحى، مبيناً أن قناصة الحوثي يقتلون يومياً في عدن أكثر من 15 شخصاً. وبخصوص الجرحى، أوضح وزير حقوق الإنسان اليمني أن الإحصاءات سجلت حالياً أكثر من 5 آلاف جريح منهم أطفال ونساء ومسنون، مؤكداً أن الرقم يتضاعف جرّاء استمرار بطش الميليشيات المتمثل في استخدام السكان كدروع بشرية، والزج بالأطفال القصر في أتون حربهم الدامية.
وذكر أن عدد اليمنيين المحتاجين للخدمات الصحية المباشرة بلغ 9 ملايين شخص على الأقل، فيما أفادت إحصاءات منظمات الأمم المتحدة أن العدد يصل إلى 12 مليون يمني بحاجة ماسة إلى التدخل والمساعدة الإنسانية العاجلة. ولفت الأصبحي النظر إلى أن الصراع في اليمن الذي قاده الحوثيون وأعوانهم تسبب في تدمير 365 ألف منزل في اليمن تدميراً كلياً، إضافة إلى تدمير جزئي لمئات الآلاف من المنازل، علاوة على المستشفيات.

وأوضح أن عدد النازحين اليمنيين منذ بداية اعتداءات الحوثيين بلغ في الداخل اليمني حتى الآن ربع مليون نازح، إلى جانب ألف لاجئ في جيبوتي يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة تحتاج إلى التدخل السريع. وقال إن البنى التحتية في اليمن تتعرض لضرب تدميري ممنهج من قوات ميليشيا الحوثي وأعوانهم من ضمنها المدارس والجامعات، موضحاً أن 250 ألف طالب وطالبة جامعية فقدوا دراستهم هذا العام نتيجة هذه الاعتداءات العدوانية، علاوة على فقد أكثر من مليون طالب وطالبة مدارسهم. وأضاف أن 70 في المئة من اليمنيين يعيشون الآن تحت خط الفقر، بسبب الحصار الجائر للميليشيات وأتباعها، داعياً المنظمات الإنسانية إلى سرعة التدخل لإنقاذهم. وكشف الأصبحي أن الحوثيين دمروا معظم قنوات الإعلام الرسمية في اليمن، وأقفلوا المواقع الإلكترونية الإخبارية، واختطفوا الناشطين والناشطات اليمنيين لعدم نقل الواقع الأليم الذي يعيشه الشعب اليمني هناك، فضلاً على تعقب المكالمات الهاتفية، وتعطيل الاتصالات على المحافظات التي يعتدون عليها. وبهدف التسريع في إجراءات الإغاثة ودخول المركبات للموانئ اليمنية، وجهت لجنة الإغاثة بضرورة الالتزام بالإجراءات التالية وهي: التقييد بتعبئة استمارة طلب السماح ولفترة كافية لا تقل عن أسبوع من موعد دخول المركبة، على أن تكون الأولوية في هذه المرحلة للمواد الغذائية والأدوية الطبية ومواد الإغاثة، وتتحمل الشركات الملاحية مسؤولية نقل الأشخاص أو البضائع أو المواد غير المدرجة في استمارة الطلب، مع التقيد بالبرنامج الزمني المقيد في بيانات طلب الدخول. ووضعت لجنة الإغاثة عبر وحدة العمليات التابعة لها بريداً إلكترونياً للتواصل معها في طلب إيصال الإغاثات:

Yemen.transport@gmail.com
transport@yemenrelief.net

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م

http://www.alriyadh.com/1043229

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رجب 1436هـ - 28 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150428/Cartoon201504286419.htm